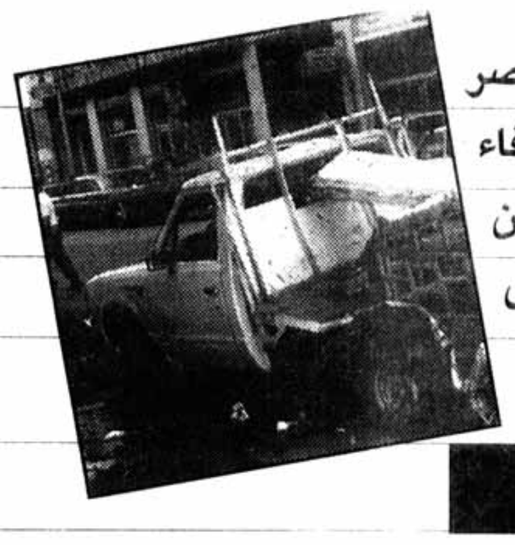

نشبت فى الآونة الأخيرة مجادلات حول قضية صناعة اجهزة الاطفاء فى مصر والمواصفات القياسية التى تحكمها فبينما اتجه المستوردون لاجهزة الاطفاء للمطالبة بخفض المستوى الفنى للمواصفات القياسية المصرية أو اخراجها من شرط الالزام امام المستورد من اجهزة الاطفاء إلا أن وزارة الصناعة كان لها رأى آخر.

بسبب مطالبتهم بخفض المواصفات القياسية

رجال الصناعة يفتحون النار على مستوردى أجهزة إطفاء الحريق

حاول المستوردون ان يضموا لصفوفهم بعض الصانع الصغيرة، والأنشطة الحرفية بدعوى عدم قدرة امكانياتهم على مسايرة المواصفات القياسية المصرية ذات المستوى الفنى المتشدد، كان لاتحاد الصناعات المصرية ممثلاً فى غرفة الصناعات الهندسية رأى واضح تتمسك به من ان سلع الامن والامان لايجوز الهبوط بمستواها خاصة اننا على اعتاب مواجهات مع المستورد من أجهزة الاطفاء والسلع الهندسية بعد تحرير التجارة العالمية، حيث ستكون وسيلتنا الوحيدة للدفاع عن الصناعة الوطنية منحصرة فى مجال المنافسة فى الجودة مع القدرة على المنافسة السعرية وصولاً للأسواق العالمية والمنافسة فيها من واقع الندية.

وكانت طائفة من المستوردين قد تقدمت عن طريق شعبة تجار أجهزة الاطفاء بطلب لوزارة التجارة بالتنسيق مع وزارة الصناعة لاخراج المواصفات القياسية من شرط الزام مطابقتها امام المستورد من اجهزة الاطفاء، وهو الأمر الذى كان من شأنه فتح الباب على مصراعيه امام اجهزة الاطفاء الهابطة وغير المطابقة للمواصفات وكان الرد المنطقى لكل من الوزارتين الرفض.

والسؤال الذى نطرحه الآن فى هذه القضية الخطيرة هل يكون الحل فى مواجهة هذه الاخطار بدعم تلك الصناعة ورفع مستواها لتواجه التحديث والتطوير العالمى المستمر ام يكون الحل تخفيف القيود عليها والهبوط بمستوى المواصفات القياسية؟

من هنا كانت أهمية مناقشة هذه القضية مع المتخصصين من الذين يملكون الرؤية الحالية والمستقبلية من رجال الصناعة بعيداً عن الصخب والضوضاء.

صورة توضح التدمير الذى يحدثه إنفجار جهاز الإطفاء المخالف للمواصفات

د. أمين مبارك: مطالب الشعبة ليست فى مصلحة الصناعة

على السواح: المواصفات مطلوبة لمواجهة الأصناف الهابطة

د. نادر رياض: حوادث انفجار الأجهزة غير المطابقة دليل قاطع

التكنولوجيا المتقدمة

يقول الدكتور امين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب رداً على ما يطالب به بعض المستوردين من تخفيض المواصفات القياسية لاجهزة اطفاء الحريق بدعوى ان فى ذلك مساعدة للصناعات المتواضعة الامكانيات فى مسايرة الركب، من أنه لاشك فى ان مستقبل الصناعة المصرية يعتمد على استخدام التكنولوجيا المتقدمة، والتى تبدأ بنقل التكنولوجيا واستيعابها وتطوير استخداماتها ثم استحداث تكنولوجيا مصرية. وهذا الامر فى حد ذاته يسير فى الاتجاه المعاكس واللخط الذى يطالب بخفض المواصفات القياسية، والأمر لايمنع من ان تمارس الأنشطة المهنية والحرفية دورها فى دعم الصناعة كل من واقع امكانياتها الفعلية، والتى تملك مؤهلاتها إن الجال متسع للصناعات الصغيرة والغذية للارتقاء بمستوى جودتها بما يتمشى مع مطالب الصناعات الاكثر رقياً.

ونحن لانتصور ان نعتمد على تكنولوجيا مقصورة على انتاج سلع ذات مواصفات عالية مثل أوعية الضغط قبل ان تستوفى امكانياتها التكنولوجية والبشرية ولهذا فإن المطالبة بالهبوط بأى مواصفة قياسية أمر ليس فى مصلحة الصناعة المصرية، والصحيح ان نطالب برفع مستوى المواصفات القياسية كوسيلة لتطوير الصناعة المصرية وتأهيلها للمنافسة العالمية موضحاً انه قد جرى العرف الذى يتم التعامل به ان تلتزم كل دولة بمواصفاتها القومية انتاجاً واستيراداً فيما يخص سلع الأمن والأمان، تلك التى تمس سلامة المواطن، فنجد ان المواصفات الأوروبية يجب استيفاؤها كشرط ملزم امام المنتجات المستوردة حتى وان كانت من دول صناعية من الطراز الأول مثل الولايات المتحدة واليابان سواء فى أوعية الضغط أو المراقد أو غيرها ويقتصر الاعتراف المتبادل على قبول المواصفات المختلفة بين دولة وأخرى على السلع التى تخرج عن نطاق الامن والأمان كالسلع الاستهلاكية وغيرها. وفى هذه الحالة يكون الاعتراف بتلك المواصفات اعترافاً متبادلاً يخضع لنظام المعاملة بالمثل. وفى كثير من الاحيان وهى الحالة الشائعة نجد ان جزءاً من ميزانية البحوث والتطوير بالشركات الصناعية ذات التوجه التصديرى تتجه لاستيفاء المنتجات الهندسية وسلع الأمن والأمان باستيفاء المواصفات القياسية للدول المستهدف التصدير إليها بحيث تطابق تلك السلع مواصفات العديد من الدول، وليس مواصفاتها المحلية فقط وهو الأمر الذى له تكلفته المادية.

لذا فإن المطالبة باخراج هذه السلع من شرط الالزام امام المنتجات المستوردة تعتبر أمراً غير منطقى، ليس له ما يبرره خاصة أن الدول الاجنبية تلزم المستورد بمواصفاتها القياسية.

المقولة الخاطئة

وعن رأى اتحاد الصناعات يقول المهندس على السواح رئيس غرفة الصناعات الهندسية انه إذا كان هناك مقولة بأن هيئة التوحيد القياسى تعترف بالمواصفات كبرى إلا انها لاتطبق هذا المبدأ على المستورد من أجهزة اطفاء الحريق فإن هذه المقولة فيها كثير من المغالطة إذ أن مبدأ الاعتراف بالمواصفات القياسية للدول الصناعية الخمس يحكمه مبدآن: الأول هو الاعتراف بمواصفات تلك الدول الخمس فيما يخص المواصفات المصرية غير الملزمة وهو الأمر الذى يخرج بنطاق تطبيقها عن اجهزة الاطفاء وانابيب البوتاجاز واسطوانات الضغط ومواقد الكيروسين والغاز وغيرها.

أما المبدأ الثانى: فينظمه اتفاقات الاعتراف المتبادل بمواصفات غير المقابل للاعتراف بالمواصفات القياسية المصرية، ومبلغ علمى ان المواصفات القياسية المصرية لاجهزة الاطفاء وكثيراً من المواصفات الاخرى لاتقع حالياً ضمن المواصفات المتبادل الاعتراف بها بل أكثر من ذلك فإن الدول الأوروبية ليس بينها اتفاقات اعتراف مشترك فيما يخص اجهزة الاطفاء، وهو الأمر الذى دعاها فى اطار اجراءات الوحدة الأوروبية للاتجاه لوضع المواصفات الأوروبية الموحدة لاجهزة الاطفاء وهو أمر لم ينته العمل به حتى الآن.

ثم سألت على السواح عن موقف غرفة الصناعات الهندسية من الرأى الذى يطالب به بعض مستوردى اجهزة الاطفاء من إلغاء الشرط المعمول به حالياً وهو الزام المستورد من اجهزة الاطفاء للمواصفات المصرية فاوضح ان هذا المطلب يعتبر هداماً لستقبل الصناعة المصرية إذ انه لو سمح جدلاً بتطبيقه لعمل على اغراق السوق المصرى بأجهزة اطفاء هابطة المستوى ولاصبح حائلاً امام الصناعة المصرية المطابقة للمواصفات على المنافسة المشروعة ويعتبر شرط الالتزام فى المواصفات القياسية المختلفة أمام المستورد من السلع وسيلة اساسية ومشروعة لمواجهة الاصناف الهابطة والمتدنية جودة وسعراً من اغراق الاسواق المحلية وهو يمثل ضرراً كبيراً على الصناعة وهو امر لايمكن لغرفة الصناعات الهندسية ان تسمح به أو تتهاون فيه.

وعما صرحت به شعبة تجار اجهزة الاطفاء بان ارتفاع المواصفات المصرية يقف عقبة امام بعض المنتجين الذين لاتتوافر لهم الامكانيات الفنية ويطالبون بخفض المواصفات حلاً لهذا الموقف اوضح انه فى البداية ليس من حق شعبة تجار اجهزة الاطفاء التحدث باسم الصناع لان اتحاد الصناعات وغرفة الصناعات الهندسية هى الجهة الوحيدة التى تبحث فى مشاكل الصناع وتعنى بجميع الامور المتعلقة بالصناعات الهندسية وتطويرها وازالة المعوقات التى قد تعترضها، كما ان تعريف الصانع هو المؤسسة الصناعية المستوفاة لوسائل انتاج المنتج مطابقاً للمواصفات القياسية الخاصة به وايضاً المستوفى للامكانيات البشرية والفنية للتفتيش عليها والتحقق من جودتها فى جميع مراحل تصنيعها، وبالتالى فإن الصانع غير المستوفى لهذه الشروط لايعتبر صانعاً مؤهلاً لاداء عمله، ولايمكن اطلاق صفة الصانع عليه، وقد يكون الاجدى تطويره ومده بالامكانيات البشرية والفنية الكافية لمطابقته للمواصفات القياسية وليس غير ذلك من خفض المواصفات القياسية لان فى ذلك اهدارا للصناعة من اساسها.

صعوبة فنية

وعما يتردد بأن بعض مصانع اجهزة الاطفاء ذات الامكانيات المحدودة قد توقفت بسبب المواصفات القياسية المصرية رقم 734 لعام 1992 باعتبارها ذات صعوبة فنية فى التنفيذ أكد انه يستبعد جملة وتفصيلاً هذا الادعاء إذ ان مصانع اجهزة الاطفاء التى حرصت على مطابقة المواصفات القياسية المصرية منذ عام 1968 ظلت تطابق المواصفات المعدلة بعد ذلك دون ان تتخلف عن التطابق إلا ان الكثير من المصانع والورش التى كانت تعمل كصناعات مغذية فى هذا المجال اتجهت لانتاج اجهزة اطفاء دون ان تستوفى امكانياتها الفنية وهو الأمر الذى شكل عليها عبئاً بعد ذلك.

ومن المعروف ان الورش التى تنتج اجزاء ومكونات عن طريق الكبس والتشكيل والخراطة واللحام تدخل فنياً فى تصنيف الورش العامة والتى تستطيع انتاج الاشكال المعدنية العامة والتى لاتخضع لاختبارات فنية عالية، وبالتالى فإن هذا الادعاء أمر ليس من مبرراته مواصفات قياسية بعينها.

ومن أمثلة ذلك ان المجال الصناعى يشمل اعداداً كبيرة من صناع اوعية الطهى من منتجات الالومنيوم وهى صناعة ذات تكنولوجيا منخفضة إن أنها لاتتحمل ضغوطا ينجم عنها اخطار تهدد سلامة المواطنين.

أما د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فمن رأيه فى القول الذى يشيعه بعض التجار من أن المواصفات القياسية المصرية 734 لعام 1992 تقف حائلاً لصعوبتها امام صغار الصناع لاجهزة الاطفاء أوضح انه إذا تناولنا بالدراسة هذه المواصفات نجد انها صدرت عام 1992 تحديثاً لمواصفات عام 1988 التى عدلت بدورها لمواصفات عام 1978 والتى حلت محل مواصفات عام 1974.

ومن عجب أن من يدعى صعوبة مواصفات عام 1992 لم يسبق له مطابقة اى من المواصفات السابقة عليها، وبالتالى فإن الادعاء بصعوبة المواصفات الاخيرة ليس ممن لم يطابق أياً من المواصفات السابقة فى عمله، إذ أنه ببساطة لم يكن يوماً مؤهلاً للانتاج طبقاً لمواصفات قياسية وبذا فإنه لم يحرم من ميزة كان يتمتع بها سلبت منه بالتعديل الأخير للمواصفات والتى حدثت فى عام 1992.

واغلب الظن ان هذه الاصوات التى تعترض على تلك المواصفات هى اصوات تجار مستوردين لاجهزة الاطفاء الهابطة والتى تلفظها الاسواق العالمية وتعرضها على أسواق العالم الثالث بأسعار زهيدة، كما ان الدليل يقوم على ان المواصفات القياسية لاجهزة الاطفاء رقم 734 لعام 1992 هى مواصفات جيدة بدليل ان هناك اكثر من مصنع ينتج بالمطابقة لها منها مصنع تابع للانتاج الحربى ومثل هذا الانتاج يشرف الصناعة المصرية ويقف سداً امام الاغراق باصناف هابطة من هذه الاجهزة.

كما ان العديد من الاجهزة المستوردة بالمطابقة لهذه المواصفات يتم تداولها فى السوق المصرى، وتمثل مستوى جيدا من الجودة تتمشى سعراً مع مستوى جودتها وهو الأمر الذى لايرضى طائفة من المستوردين الذين درجوا على استيراد الهابط سعراً من الاجهزة باعتباره الاصلح لهم فى تحقيق الربح السريع بغض النظر عن مصلحة المواطن وأمنه وسلامته.

أما د. نادر رياض فعلق على ما تنادى به بعض الاصوات بأن تحديد سمك البدن فى جهاز الاطفاء هو شرط يجب حذفه باعتباره غير وارد فى المواصفات القياسية الأجنبية والمحلية الاخرى فقال ان هذا رأى فيه الكثير من المغالطة إذ ان المواصفات القياسية المصرية لاسطوانات البوتاجاز قد حددت الحد الأدنى للسمك بنحو 2,7مم، كما ان المواصفات القياسية الأمريكية رقم 299 قد حددت الحد الادنى لسمك البدن لكل جهاز حسب سعته، والأمريكيين يخافون على ان هذا التحديد فى السمك الذى حرصت عليه المواصفات القياسية المصرية فى جميع مراحل تعديلها وليس فقط فى مواصفات عام 1992 المعدلة، مراعاة لظروف الانتاج خلال مراحل التكبس والتشكيل واللحام والطلاء ثم بعد ذلك التداول من الجمهور والتعرض للصدمات والاسقاط والتقادم والتعرض للصدأ كما ان الهدف من اصدار اى مواصفات قياسية انما يكون بتوحيد شروط الانتاج والاختبار والقياس، وعلى هذا إن الشروط الواردة بالمواصفات تكون ملزمة لجميع المنتجين او فى ذلك مساواة لعناصر التكلفة فيما بينهم بحيث لايمكن الادعاء بأن الميزة أو الضرر الناتج عن المواصفات القياسية تعمل لصالح بعضهم دون البعض او ان الضرر الذى يقع على بعضهم يزيد على البعض الآخر.

وإذا كان بعض المستوردين يدعون ان الاختبارات التى تجريها الهيئة المصرية للرقابة على الصادرات والواردات والتى تشمل الكشف باشعة إكس على اجهزة الاطفاء المستوردة فيه مبالغة تعوق الاستيراد فالحقيقة ان جهاز الاطفاء هو عبارة عن وعاء ضغط يتحمل ضغوطاً هابطة بصفة مستمرة ويخضع لمواصفات أوعية الضغط التى يعتبر اختبار الكشف باشعة إكس من الاختبارات الاساسية فيها، ومبلغ علمى ان احد مصانع اجهزة الاطفاء المصرية والحاصل على اعتماد هيئة التوحيد القياسى الالمانية يخضع للتفتيش السنوى بمعرفة خبراء تلك الهيئة الذين يفدون لمصر للتفتيش عليه بصورة مفاجئة حيث يشمل التفتيش اختبار اللحامين المصريين السابق اعتمادهم من قبل، والتفتيش على اسلاك اللحام واختبار ماكينات اللحام ايضاً طبقاً للشروط الخاصة بذلك، واختبار نظام الجودة بالمؤسسة والتفتيش على سجلات ضبط الجودة على جميع مراحل الانتاج والتفتيش على مدخلات الصناعة من خامات والتأكد من ان مورديها او صانعيها مسجلون بالسجلات الرسمية للموردين المعتمدين دولياً. كما ينتقل فريق التفتيش لعمل فحوصات على الخامات من المصانع لدى شركة الحديد والصلب المصرية لاستعمال معاملها خلال تلك الاختبارات، ثم يقوم بفحص عينات من جميع اللحامات العشوائية بجميع الأجهزة لدى معهد الفلزات التابع لاكاديمية البحث العلمى، ويأخذ عينات أخرى ثنائية لفحصها فى ألمانيا حيث تتكلف تلك الاجراءات ما لايقل عن 50 ألف جنيه تتكرر مع كل زيارة تفتيش.

لذا فإننا نعتبر التذمر من اجراء اى من الفحوص التى تقوم بها الادارة المصرية سواء كانت اختبار أشعة إكس أو غيرها لاتعدو أن تكون صادرة عن عقلية تجارية مدللة لا صلة لها بعالم الصناعة، وتخلو من الرؤية المستقبلية للتحديات التى نحن مقبلون عليها فى هذا العالم.

د. نادر رياض

على السواح

خفض المواصفات

وعن مدى امكانية الاتجاه لخفض المواصفات القياسية لاجهزة الاطفاء أوضح ان هذه المواصفات كانت قد صدرت عام 1992 والمتمشية من واقع الندية مع المستجدات العالمية فى المواصفات القياسية أن ذلك وقد يتطلب الامر اضافة بعض البنود إليها وذلك برفع مستواها الفنى حتى تساهم فى اضافة شروط مانعة للاغراق باصناف هابطة اسوة بالاضافات التى طرات حديثاً على المواصفات الأوروبية والأمريكية حيث تلتزم المواصفات الأمريكية المحدثة بتعريض بدن الجهاز لذبذبة هيدروليكية متكررة تتعدى 5 آلاف ذبذبة دون حدوث تصدع فى البدن.

أما المواصفات الأوروبية فقد رفعت هذا الاختبار إلى 10 آلاف ذبذبة. أى ان اتجاه التعديل فى المواصفات إن أخذ به فسيكون فى اتجاه التشدد فى المواصفات وليس التساهل فيها.

لكن ماذا ترى إذا كان احد مبررات تخفيف المواصفات القياسية انه لم تحدث أية اضرار من الاجهزة غير المطابقة لتلك المواصفات؟ هذا امر يكتنفه الكثير من المغالطة إذ أن حوادث انفجار اجهزة الاطفاء غير المطابقة للمواصفات سواء كانت محلية أو مستوردة هو امرثابت ويكفى الاشارة إلى انفجار جهاز اطفاء حريق سعة 6 كيلو داخل ورشة الوكيل الرسمى للشركة المصدرة اثناء عمل صيانة حيث ادى الحادث لمقتل العامل القائم على الصيانة فى الحال واصابة آخر بعاهة مستديمة وذلك فى المحضر رقم 91/6954 قسم الأزبكية.

كما سبق حدوث انفجار لجهاز اطفاء مستورد اثناء انزاله من سيارة نقل امام محل تجارى حيث أدى لتدمير السيارة بالكامل والحاق خسائر بواجهة المحلات التجارية وسجلات الشركة حافلة بالحوادث الناجمة عن ذلك.

والسؤال الآن هو أين تقف صناعة اجهزة الاطفاء المصرية بالمقياس العالمى؟

ويقول د. نادر رياض ان اجهزة الاطفاء المصرية تعتبر ذات مستوى مشرف من الناحية الفنية وكذلك من ناحية الطاقة الانتاجية، وهى فى هذا تستوفى حاجة الاستهلاك المحلى بقطاعاته المختلفة كما تتعامل مع الصناعات العالمية المثيلة من واقع الندية والقدرة على المنافسة حيث تتزايد ارقام صادراتها عاماً بعد عام.. كما تتجه صادراتنا من هذه الاجهزة فى توجهها نحو دول الشمال حيث تصدر لألمانيا والسويد والنرويج والدانمارك وهولندا وهى من الدول ذات المستوى الرفيع فى المواصفات القياسية حيث تخضع المستورد من اجهزة الاطفاء لاختبارات دقيقة ومستمرة، ويعتبر هذا من العلامات المشرقة حيث ان الاسعار التى يتم التعامل بها مع هذه الاسواق تعبر عن الشرائح العليا فى اسعار اجهزة الاطفاء، بجانب التصدير للدول العربية حيث تلقى اجهزتنا قبولاً متزايداً.